الملخص والاستنتاجات والتوصيات

تتلخص **مشكلة البحث** في ان الشركات في القطاع الزراعي عملت ضمن القطاع العام منذ تأسيسها وهي تقدم خدماتها وتمارس أنشطتها على عموم مناطق العراق وتركزت مهامها في توفير المستلزمات وتقديم الخدمات ، وبغية تحقيق موارد وإرباح ولتحفيز العاملين والإدارة تم تحويل خمسة شركات عامة في القطاع الزراعي إلى العمل وفق أسس تجارية تهدف الربح التجاري وتحت إطار قانوني هو قانون الشركات العامة (٢٢) لسنة ١٩٩٧ لتدني الكفاءة ومحدودية الموارد وتخفيفا عن الأعباء التي تحملتها الخزينة العامة في دعم هذه الشركات ، وبما يحقق تغطية مصاريفها السنوية وتحقيق ربح مناسب يوزع منه نسبة ٣٣ % لتحفيز الموارد البشرية العاملة .

وبالرغم من النتائج التي حققتها هذه الشركات سواء بالربح آو الخسارة خلال مسيرتها إلا ان هذه الشركات كان لها دور بارز بشكل غير مباشر في تنمية الأنشطة المختلفة للقطاع الزراعي وقدمت خدمات نوعية .

و تعاني الشركات العامة في القطاع الزراعي ، حاليا ، من تدني كفاءتها وانحسار خدماتها المقدمة وقلة إيراداتها وهناك محاولات لتحويل إدارة آو ملكية هذه الشركات إلى القطاع الخاص بعد ان كانت جزء من منظومة الوحدات الاقتصادية العائدة للقطاع العام .

وتهدف هذه الدراسة إلى تقويم دور الشركات العامة العاملة في القطاع الزراعي في العراق ، في تحقيق الأهداف المناط بها وتقييم تجربة تنشيط القطاع الخاص في العراق وتحديد مساهمة الشركة العامة في التجهيزات الزراعية في تامين المستلزمات الزراعية والوصول إلى بعض السياسات والتوصيات لإتباع المنهج الملائم في خصخصة القطاع العام الزراعي في العراق .

اعتمدت الدراسة على البيانات التي تم الحصول عليها من مصادرها الثانوية في كل من الجهاز المركزي للإحصاء ودائرة التخطيط الزراعي في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وديوان الرقابة المالية والأقسام المختلفة في وزارة الزراعة وبعض الدوائر التابعة لها .ووزارة الري والبنك المركزي العراقي فضلاً عن إجراء العديد من المقابلات مع الأشخاص المختصين في تلك الجهات .

تم اعتماد البيانات الخاصة بميزانية الشركة العامة للتجهيزات الزراعية على الميزانية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية للمدة من ١٩٩٦-٢٠٠٦ لكون ميزانية عام ٢٠٠٧ لم يتم المصادقة عليها ، و الاعتماد على التقارير الإدارية السنوية الصادرة من وزارة الزراعة دائرة التخطيط والمتابعة

للسنوات ١٩٩٨-٢٠٠٧ والتقارير السنوية للشركات العامة التي توضح أنشطتها المختلفة.

وتم اعتماد بيانات قيمة الإنتاج للمحاصيل الحنطة والشعير والأرز والذرة الصفراء للمدة من١٩٧٠-٢٠٠٢و مفردات الناتج المحلي الإجمالي والزراعي للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٥)والمساحات المزروعة للمحاصيل للمدة ١٩٧٠- ٢٠٠٥ من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية.

وفي منهجية التحليل تم استخدام المعايير والمؤشرات الخاصة باستخدام الطاقات الإنتاجية من خلال تحديد مدى الانتفاع من الطاقة التصميمية للمشاريع والمحطات التي باعتها آو أجرتها الدولة إلى القطاع الخاص ،آو المعايير الخاصة بالإنتاجية،واستخدام المعايير الخاصة بالقيمة المضافة الكلية والصافية التي حققتها الشركة العامة للتجهيزات الزراعية ، واستخدام التحليل المالي باستخدام النسب المالية التي تناسب البيانات الخاصة بها .

النتائج :

١. **عدم وجود هيكلية إدارية وقانونية في العراق للقيام بتنظيم الإجراءات الخاصة بعمليات الخصخصة ووضع سياساتها وأولوياتها .**
٢. **ان التقييم الوارد فيما يتعلق بالمشروعات آو المعامل التي باعتها آو آجرتها الدولة إلى القطاع الخاص يمثل تقييما أوليا وغير شامل .**
٣. **عدم تحديد الحاجات الحقيقية للقطاع الزراعي في العراق في شقية الإنتاج النباتي والحيواني من المستلزمات الزراعية ، وخضعت التقديرات الأولية لمحددات ظروف الحصار بالنسبة للمستلزمات المستوردة والطاقة الإنتاجية للمعامل المحلية لبعض المستلزمات التي تنتج محليا.**
٤. **عانت الشركات العامة والمشاريع التي تم خصخصتها من ارتفاع التكاليف التشغيلية وتدني الإيرادات وتراجع الخدمات وانحسارها بسبب التردي الأمني ، وهي ظروف خارج أرادة إداراتها وفرضت واقعا غير مشجع على الإنتاج وتطويره .**

الاستنتاجات

- تواجه الوحدات الاقتصادية بيئة سريعة التغير ، ويتطلب إن تكون لهذه الوحدات الإمكانيات التي تؤمن لها الاستجابة السريعة لتتمكن من مواجهة سرعة التغيرات باتجاهاتها المتعددة . ولتحقيق تلك الأنشطة بكفاءة وفاعلية ظهرت بوضوح ، كحاجة ملحة ، أهمية قياس وتقييم أداء تلك الوحدات لذلك يتطلب إجراء تقييم اقتصادي لكفاءة أدائها وتحديد أوجه القصور ومواطن الضعف وتشخيص وتحديد نقاط القوة حفاظا على المال العام واعتبارها

جزء من الثروة الوطنية، من خلال اختيار المعايير ومؤشرات الأداء التي تناسب كل شركة ، سواء تلك التي تخص اقتصاديات الوحدة(تدنيه كلف مدخلات الإنتاج مع المحافظة على النوعية) آو بتقويم كفاءة أدائها(تقويم الكفاءة الإنتاجية) آو المعايير المتعلقة بالفعالية (العلاقة بين المخطط والفعلي) آو معايير الأداء المتوازن(استخدام النسب المالية وتحقيق الأهداف التي تهم العملاء وتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وتطبيق معايير ومقاييس التدريب والتطوير) وبناء على ما ترد من هذه النتائج يتم وضع خطة لإعادة التأهيل آو الهيكلة آو التصفية القانونية آو خصخصتها.

- ان منهج الإصلاح الاقتصادي ومراجعة وتقويم كفاءة الأداء للمشاريع والوحدات الاقتصادية العامة ضرورة لابد منها ، و أدوات الإصلاح الاقتصادي ، كثيرة ومتنوعة ومنها الخصخصة ،ولها أساليب تطبيقية متعددة ، جربتها جل الدول النامية والمتقدمة .
- تعني الخصخصة نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص و إعادة رسم الحدود الفاصلة بين الدولة والقطاع الخاص بغية رفع الكفاءة الاقتصادية بالاعتماد على آليات السوق وتقليل تدخل الدولة وتحديد دورها الاقتصادي وتخفيف الأعباء المالية وتخفيف حدة الديون وتوسيع دائرة امتلاك الأسهم ومن الدروس المستفادة من تجارب الخصخصة التنوع في استخدام أدواتها و أساليبها المتنوعة.وان لا تتم إجراءات الخصخصة إلا في بيئة اقتصادية مستقرة ، وتحديد خطوط واضحة للتعامل من العمال والموظفين ومراعاة المصلحة العامة والابتعاد عن مقايضة الدين الخارجي بملكية المشروعات الوطنية واعتماد التدرج والانتقالية .
- ولا تعد الخصخصة غاية بحد ذاتها ، إنما هي وسيلة آو أداة لتفعيل برنامج إصلاح اقتصادي شامل ذي محاور متعددة وهي ليست منهجا" مستقلا ، بل هي جزء من سياسة عامة ومنهج اقتصادي متكامل يتضمن ، لإنجاحه ، تناسق وتكامل السياسات الأخرى ومراعاة الخصوصية الوطنية والظروف المحلية وإنهاء الملكية العامة لوسائل الإنتاج لا يرفع من كفاءة تخصيص الموارد وللكفاءة شروطها .
- وجود هيكلية إدارية ومؤسسية لإدارة القطاع الزراعي في العراق ممثلة بوزارة الزراعة مؤلفة من ستة شركات عامة متخصصة في التجهيزات الزراعية والبذور والمحاصيل الصناعية و البستنة والغابات والثروة الحيوانية والبيطرة تقدم خدماتها إلى المستفيدين على عموم مساحة العراق ، وتعمل معها تسعة هيئات عامة واثنا عشر برنامجا" تنمويا مهمتها العمل على نقل نتائج البحوث العلمية إلى حيز التطبيق .
- و دعمت الدولة الشركات العامة في القطاع الزراعي في العراق من خلال عدة اوجة منها طريقة احتساب سعر الصرف للدولار مقابل الدينار العراقي ومرة أخرى عن طريق احتساب الكلف وتحديد أسعار البيع للمستفيد ، مع عدم وجود منافس حقيقي في السوق المحلية ولذلك تؤشر الحسابات الختامية لبعض منها وجود إرباح متحققة .
- عانت الشركات العامة في العراق ، كغيرها ، من تعرضها إلى السرقة والحرق والسلب لممتلكاتها ووثائقها إثناء وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩،مما اثر بصورة

مباشرة على النتائج المالية عند تقييم الأداء ، وتقوم الجهات الحكومية وبعض الجهات المانحة بإعادة تأهيل وصيانة مشاريعها وترميم أبنيتها ، ومازالت بعض من ممتلكاتها تتعرض للتجاوز من المجاورين .

- ويتبين من مراجعة المؤشرات الأولية لتقييم كفاءة أداء هذه الشركات ، ان نسبة الانتفاع الفعلية في **شركة مابين النهرين العامة للبذور** بلغت ٧٧.٤ % ، وحققت الشركة إرباحا طيلة السنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ .
- وتراوحت نسبة استغلال الأراضي الزراعية في **الشركة العامة للمحاصيل الصناعية** مابين ١٤.٤ – ٣٩ % وحققت الشركة أرباحا طيلة مدة الدراسة آلا أنها تعاني من التردي الأمني وارتفاع تكاليف الإنتاج وطالبت في تقريرها السنوي في ٢٠٠٧ بتحويلها إلى هيئة عامة .
- إما **الشركة العامة للبستنه والغابات** فقد نفذت خططها السنوية لأنشطتها بدرجات مختلفة والمؤشر عليها تواضع الأرقام الخاصة بهذه الخطط وكانت لها إخفاقات في التنفيذ بسبب التجاوز على مزارعها الإنتاجية وعدم الحصول على مستلزمات التشغيل وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتحقق عجز مالي رغم حصول الشركة على دعم مالي لمرتين بحدود ٤.٧ مليار دينار .
- وتباينت نسب تنفيذ الأنشطة التي تنفذها **الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية** ونفذت الشركة أوسع برنامج لإعادة تشغيل حقول الدواجن واستطاعت تشغيل ٤٢٧٧ حقل دواجن و١٤٣ مفقس و٥٢ مجزرة و٦١ مشروع بيض المائدة و ٦٩ مشروع أمهات ، إضافة إلى تصديرها كميات من المنتجات الحيوانية ، وأشرت التقارير الرسمية تدني إيراداتها وتحقق عجز مالي لديها.
- ويلاحظ تدني نسب التنفيذ الخطط المرسومة لأنشطة الشركة العامة للبيطرة والحاجة الشديدة إلى الآليات والمعدات والأدوية البيطرية.

ومن دراسة تطبيق المؤشرات والنسب المالية ما يأتي الشركة العامة للتجهيزات الزراعية:

١. **كفاءة تجهيز المستلزمات الزراعية** : بلغت نسب تنفيذ توزيع المستلزمات الزراعية التي قامت الشركة ببيعها خلال المدة الزمنية ١٩٩٩ – ٢٠٠٧ عن طريق مراكز البيع والوكلاء كما يلي :

١ . قامت الشركة بتجهيز المستفيدين بكمية ١.٦ مليون طن يوريا ، وبكمية ٠.٩٦٥ طن من السماد المركب وبلغت نسبة التنفيذ لسماد اليوريا ٦٧ - ١٧٠ % ، وللسماد المركب ٥٣-١٦٧ % .

٢ . وباعت الشركة خلال المدة ذاتها ١٣١ آلف ماكينة وآلة زراعية بمعدل تجهيز سنوي بلغ ١٤٦٢٦ ماكينة او آلة .

٣ . بلغت الكميات التي وزعتها الشركة من الأغطية البلاستيكية ٣٤٥٨٤ طن بمعدل تجهيز سنوي بلغ ٣٨٤٢ طن سنويا.

٤ . وزعت الشركة ٣٢ آلف من الإطارات الزراعية بمعدل تجهيز سنوي ٣٦٦٣ إطار .

٥ . وجهزت الشركة المستفيدين ١١.٥ مليون لتر / كغم من المبيدات الزراعية بمعدل تجهيز سنوي بلغ ١.٣ مليون كغم / لتر .

٦ .ونشرت الشركة من البذور المحسنة والجيدة للشركة على المستفيدين بكمية ٧٦٦ ألف كغم بمعدل بيع سنوي بلغ ٨٥ آلف كغم .

وعند إمعان النظر بالنسب المتحققة في توزيع المستلزمات الزراعية من البذور، المبيدات، الأغطية البلاستيكية، المكائن والآلات الزراعية،فان الموضوع يتطلب دراسة خيارات المزارعين وأسعار البيع وطريقة التسديد وضوابط البيع والتأكيد على ورود المستلزمات الزراعية قبل موسم حاجتها ، لانخفاض نسب التوزيع بشكل عام فيها.

ب. **القيمة المضافة المتحققة من قبل الشركة العامة للتجهيزات الزراعية** :

١ . حققت الشركة قيمة مضافة كلية ايجابية ، متذبذبة صعودا" وهبوطا ، باستثناء السنتين ٢٠٠٢و ٢٠٠٥ فقد كانت سالبة القيمة ، حيث بلغت ٨٠ مليار دينار و ٥ مليار دينار على التوالي .

وكانت نسبة التغير في القيمة المضافة الكلية ايجابية باستثناء السنوات ١٩٩٦، ١٩٩٧ ، ٢٠٠٢ ،٢٠٠٥، حيث جاءت سالبة الإشارة .

٢ . وجاءت نتائج القيمة المضافة الكلية الصافية متسقة ومشابهة (في الإشارة) مع نتائج القيمة المضافة الكلية .

٣ .شكلت نسبة الإرباح إلى القيمة المضافة الكلية ٩٨.٦ -٩٩.٨ % خلال السنوات ١٩٩٥ – ٢٠٠١ وجاءت سالبة الإشارة في السنوات ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ .

أما نسبة الأرباح إلى القيمة المضافة الصافية فقد تراوحت مابين ٠.٩٩٩ لغالبية السنوات و٤٩ في سنة ٢٠٠٦ ، وكانت سالبة الإشارة في السنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ .

٤ . شكلت نسبة القيمة المضافة الكلية إلى إيرادات النشاط التجاري نسبة محدودة تراوحت مابين حد أدنى بلغ ٠.٠١٦ في سنة ١٩٩٧و حد اعلي بلغ ٠.١٨ في سنة ٢٠٠٠ وجاءت إشارتها سالبة للسنتين ٢٠٠٢و ٢٠٠٥ . وجاءت نتائج القيمة المضافة الصافية الى النشاط التجاري متسقة ومتشابهه مع نظيرتها الكلية .

٥ . بلغت نسبة الرواتب والأجور إلى القيمة المضافة الكلية بين حد أدنى بلغ ٠.٠١ في سنة ١٩٩٥ و ١٩٩٦ وأعلى نسبة تجاوزت فيه الرواتب والأجور القيمة المضافة الكلية ب ١.٩ مرة في سنة ٢٠٠٦ وكانت سالبة للسنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ وذلك لتعيين عدد كبير

من الموظفين لأسباب لا تستدعيها الضرورة الفنية وبرواتب عالية . وجاءت نتائج القيمة المضافة الصافية إلى الرواتب والأجور متسقة ومتشابهه مع نظيرتها الكلية .

ج. **نتائج التحليل المالي باستخدام النسب المالية لشركة العامة للتجهيزات الزراعية**

١.اتبعت الدولة سياسة بيع المستلزمات الزراعية بالأجل ، وهي من مهام المصارف ،آدت إلى وجود ديون متراكمة للشركة على المستفيدين بلغت ١٠٥٤٧٩ مليون دينار وآدت إلى سحب مبالغ كبيرة من الرصيد النقدي وتعاني الشركة من صعوبة تحصيلها .

٢ . حققت الشركة أرباحا طيلة السنوات ١٩٩٥ – ٢٠٠٦ وتراوحت بين حد أدنى بلغ ٨٠٨ مليون دينار عراقي في سنة ١٩٩٧ وبين حد أعلى بلغ ١١٣ مليار دينار في سنة٢٠٠٦ .

٣ . بلغت إيرادات النشاط التجاري للشركة بين حد أدنى بلغ ١٠ مليار دينار في سنة ٢٠٠٢ وبين حد أعلى بلغ ٩٨ مليار دينار في سنة ٢٠٠٤ .وكان معدل التغير فيها موجب الإشارة (باعتبار سنة١٩٩٥ سنة أساس) باستثناء السنوات ٢٠٠٢،٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ .

٤ . تراوحت أجمالي الإيرادات المتحققة في الشركة بين حد أدنى بلغ ١١ مليار دينار في سنة ٢٠٠٢ وأعلى أيراد تحقق في سنة ٢٠٠٤ بلغ ما يقرب ٩٩ مليار دينار .

٥ .شكل **النشاط التجاري** ٩٤ – ٩٩.٧ % من إجمالي الإيرادات المتحققة باستثناء سنة ٢٠٠٢ حيث وصلت نسبته إلى ٨٦ % .

٦ . تزايدت قيمة **أجمالي الأصول** بشكل واضح خلال المدة ١٩٩٥ – ٢٠٠١ ووصلت إلى ٢١٨ مليار دينار ثم تدنت في سنة ٢٠٠٢ وآخذت اتجاها متصاعدا حتى وصلت إلى ١٤٦٨ مليار دينار في سنة ٢٠٠٥ .

وكان **معدل التغير** خلال المدة ذاته **موجب الإشارة** .

٧ . بلغت **نسبة الأصول الثابتة** من إجمالي الأصول مابين (٠.١٦ -٤.٧) % ، في حين تراوحت نسبة الأصول المتغيرة مابين (٩٥.٣ – ٩٩.٨) % .

٨ . دلت نتائج حساب **نسبة مجمل الربح** على كفاءة تشغيل الموارد وتحقيق الإرباح حيث تراوحت مابين ١.٦ في سنة ١٩٩٧ ووصل إلى أعلى حد له في سنة ٢٠٠٥ حيث بلغ ٥٢٠

٩ . تدنت **نسب العائد على الأصول** حيث تراوحت مابين ٠.٠١ في سنة ١٩٩٧ وبين حد أعلى بلغ ٠.٢٣ في سنة ٢٠٠٢ ويل هذا المؤشر على تدني كفاءة الشركة في أدارة أصولها .

١٠ . تواضعت الأرقام الخاصة **بنسبة دوران المخزون السلعي** ، حيث تراوحت مابين حد أدنى بلغ ٠.٢٤ في سنة ٢٠٠٥ وحد أعلى بلغ ٥.٢ في سنة ١٩٩٩ ، ويدل ذلك على تدني كفاءة إدارة مخزون الشركة من السلع والمستلزمات .

١١ .تراوحت **فترة الاحتفاظ** بالسلع الزراعية في مخازن الشركة مابين ٦٩ يوما في سنة١٩٩٩ وبين ١٥٣١ يوما في سنة ٢٠٠٥ وهذا النتيجة تؤكد ما تم التوصل إليه في المؤشر السابق .

١٢ . يؤشر معدل **دوران الأصول الثابتة** على تراجع كفاءة الشركة في استغلال الأموال المستثمرة في أصولها حيث تراوحت مابين حد أدنى بلغ ١.٣ في سنة ٢٠٠٥ وحد أعلى بلغ ١٢٥.٧ في سنة ١٩٩٨ .

١٣ . دلت نتائج حساب **نسبة التداول** على تدني مقدرة الشركة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل خلال السنوات ١٩٩٥ -٢٠٠٤ حيث قاربت الواحد صحيح ، ووصلت في السنتين ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ إلى ١١ مرة .

١٤ . وبين مؤشر التداول السريع موقفا حرجا في إمكانية الشركة من سداد التزاماتها قصيرة الآجل خلال أيام معدودة وتراوحت مابين٠.١١٤ في سنة ٢٠٠٤ وبين حد أعلى بلغ ٠.٧٩٦ في سنة ٢٠٠٣ .

١٥ . سجلت نسبة الاقتراض إلى **إجمالي الأصول** أرقاما متدنية جدا وبلغت أعلى نسبة في عام ٢٠٠٠ حيث بلغت ١٣ % .

نتائج تقييم تجربة الخصخصة والتي سميت تنشيط القطاع الخاص في العراق :

أفرزت تقيم تجربة تنشيط القطاع الخاص في العراق والذي تم بموجبها نقل ملكية آو تأجير المشاريع الزراعية إلى القطاع الخاص عن عجز كبير في استغلال الطاقات الإنتاجية التصميمية والمتاحة لهذه المشاريع وكما يأتي :

١. كانت الطاقة الإنتاجية غير المستغلة في محطات الأبقار(عددها ١٦ محطة) وصلت إلى ٦٣ % من عدد الأبقار الكلي المرباة في هذه المحطات ، وتحقق نسبة عجز قدرها ٦٨ % من عدد أبقار الحلوب و ٦٩ % من الطاقة الإنتاجية للحليب الخام .

٢. إما مشاريع الدواجن الخاصة بإنتاج بيض المائدة(عددها ١٨ مشروعا) فقد تراوحت نسبة الطاقة غير المستغلة ٨٧ – ٩٢ % .

٣. وبلغت نسبة الطاقة غير المستغلة في معامل العلف الكبرى(عددها ١٥ معملا) بحدود ٩٠- ٩٤ % من الطاقة التصميمية

٤. وفي مشاريع بيض التفقيس(عددها ١١ مشروعا) وصلت نسبة الطاقة غير المستغلة إلى ٩٧.٥ % .

وهذا يعني ان نسبة الهادر في المشاريع التي تم بيعها آو إيجارها إلى القطاع الخاص كانت عالية جدا" مما يتطلب الوقوف عندها ومعالجتها بشكل جذري ، ورغم افتقاد

التجربة لإستراتيجية واضحة المعالم وإلى الإطار القانوني والتشريعي والمؤسسي .. ألا أنها بنيت على تقويم و مراجعة ذاتية للمنهج الاقتصادي المتبع في حينه ولم تكن استجابة لاملاءات المؤسسات المالية الدولية .

التوصيات : توصي الدراسة بما يأتي :

١. إجراء تقييم شامل لكفاءة أداء الشركات العامة في القطاع الزراعي في العراق ،و تقييم كفاءة أداء المشاريع والمعامل ومحطات الأبقار التي باعتها الدولة آو آجرتها إلى الغير لغرض معالجة أوضاعها المتردية بشكل جذري للوقوف على طبيعة أدائها وتحديد نقاط قوتها ومواطن ضعفها والجدوى الاقتصادية منها من خلال اختيار مجموعة من المعايير ومؤشرات الأداء التي تخص اقتصاديات الوحدة آو الكفاءة الإنتاجية آو المتعلقة بالفعالية آو عن طريق بطاقة الأداء المتوازن بهدف الوصول إلى امثل التوصيات بصدد استمرار هذه الشركات آو هيكلتها آو تصفيتها آو خصخصتها .

.

٢.إنشاء مؤسسة خاصة بالخصخصة ينظم وجودها بإطار قانوني وتشريعي وترتبط بمجلس الوزراء ، تقوم بوضع الضوابط والمحددات والأولويات التي تناسب وضع الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر ، على ان تتضمن إجراءاتها طريقة التعامل مع الكوادر الفائضة من عمليات الخصخصة المحتملة ، وتهيئة الكوادر وتدريب المختصين وتزويدهم بالمهارات اللازمة في عمليات تقييم الأداء وفق المعايير المالية وبطاقة الأداء المتوازن وتقييم الأصول المملوكة للدولة .

٣.معالجة النسب المتواضعة في تجهيز المستلزمات الزراعية في شركة التجهيزات الزراعية من خلال مراجعة المحددات والضوابط على بيع المستلزمات الزراعية والتسديد ونوع المستلزمات الزراعية المستوردة وكمياتها ورغبات المستفيدين وترتيب مواعيد تجهيز المستلزمات الزراعية قبل موسم حاجتها .

٤.معالجة الديون المتراكمة والسعي لتحصيلها بكل الطرق المناسبة وحصر القروض عن طريق المصارف والبنوك وفقا لطبيعة مهامها .

٥. مراعاة الضوابط الخز نية في إدخال وإخراج السلع والبضائع الزراعية ومعالجة نسبة دوران المخزون السلعي والمدد العالية لمتوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون .

٦.دراسة السبل الكفيلة لزيادة مبيعات الشركة من المستلزمات الزراعية لمعالجة الاتجاه التنازلي المستمر لمعدل دوران إجمالي الأصول ومعدل دوران الأصول الثابتة .

٧.دراسة أمكانية زيادة أرباح الشركة من خلال استخدام الأصول المتغيرة لكونها تشكل ٩٥- ٩٩ % من إجمالي الأصول.

٨. معالجة مشكلة الموقف الضعيف للسيولة المالية المتاحة للشركة ممثلة بنسبة التداول ومعدل التداول السريع ، من خلال زيادة الأصول المتداولة او تقليل الخصوم المتداولة آو إتباع الأسلوبين معا وهو الأسلوب الأمثل للمعالجة .

٩. معالجة بعض الخروق المالية التي أشرتها تقارير ديوان الرقابة المالية على الأداء المالي لشركة التجهيزات الزراعية .

١٠.دراسة إنشاء مركز للتحسس البعيد بالكوارث الاقتصادية والانهيارات المالية والتنبؤ بها وتحديد درجة ومستوى تأثر الاقتصاد الوطني بها .
١١.الاستفادة من التجارب العالمية في الإصلاح الاقتصادي ومعالجة الاختلالات المالية والتشوهات الاقتصادية من خلال تنوع الأساليب والأدوات المتبعة في الخصخصة ومراعاة حقوق العاملين واعتماد التدرج والانتقالية في التطبيق وعدم الاعتماد على الوصفات الاقتصادية الجاهزة التي توصف لكل الاقتصاديات